أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

د. فـــلاح العـــامري*: منظمـــة أوبـــك وصـــناعة الـــنفط العالميـــة: الخيـــارات المتـــوفرة الان وبعـــد فترة وباء كورونا

تعتبر منظمة اوبك اللاعب الرئيسي في اسواق النفط العالمية، ولغرض الحفاظ على مصالح اعضاءها اضطرت الى تقليص او زيادة الانتاج في اسواق النفط العالمية لموازنة العرض والطلب لتغير اتجاه الاسعار. ولكن بشكل عام يعاني كل منتجي النفط الخام باستمرار من تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية لكثرة وتداخل العوامل المؤثرة. في حالة انخفاض اسعار النفط وتدهورها فان ذلك يؤدي الى انخفاض ايرادات المنتجين وربما يعرضها الى الافلاس خاصة الدول التي تملك حقولاً تنتج نفطا عالي التكاليف. طبعا هذا ينطبق على الدول المنتجة للنفط الاعضاء في اوبك او الدول والشركات العالمية خارجها. فانهيار اسعار النفط يعرض تلك الدول الى هزات مالية واقتصادية نتيجة لانخفاض ايراداتها بشكل كبير خاصة تلك الدول التي تعتمد على ايرادات النفط بشكل كبير واقتصادها ريعي وغير متنوع المصادر (كالعراق مثلا).

تمر صناعة النفط العالمية حاليا في ازمة غير مسبوقة بسبب انهيار اسعار النفط الى مستويات لم تحصل منذ فترة طويلة. وما يهمنا هنا هو مناقشة الظروف والعوامل التي ادت الى الازمة الحالية ومن هم اللاعبين الكبار فيها والمسببين لها وكيفية التعامل معها للخروج منها تجنبا لانهيار تام.

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

ان ما يميز رحلة اسعار النفط من 2014 الى 2020 انها امتازت بالتذبذب الشديد نتيجة لعوامل عديدة ومعقدة. فقد وصل سعر برميل نفط برنت الى 112 دولار في نهاية حزيران 2014 مسجلا اعلى سعر في تلك الفترة، مما شجع منتجي النفط لزيادة انتاجهم وأدى ذلك الى زيادة المعروض النفطي في فترة قصيرة بسبب عدم استيعاب الطلب في الاسواق العالمية لهذه الكمية مما ادى في تموز 2014 بداية رحلة الانهيار التدريجي لأسعار النفط. وقد استمر انخفاض الاسعار عام 2015 وظلت تتراوح صعودا ونزولا ولكن بمستويات مقبولة نوعا ما. ولكن في ك2 عام 2016 شهدت اسعار النفط انهيارا كبيرا لتصل بحدود 27 دولار للبرميل الواحد. ولكن رغم استمرار محاولاتها فإن المنظمة لم تفلح في تحقيق اجماع للاتفاق على تخفيض الانتاج الى مستويات تساهم في سحب الفائض النفطي من الاسواق العالمية لغرض الوصول الى التوازن بين العرض والطلب بما يؤدي الى رفع الاسعار. وظلت اسعار النفط منخفضة بمستويات غير مقبولة طيلة فترة 2016 مما اضطرت المنظمة في ايلول 2016 في اجتماعها الطارئ في الجزائر التدخل لغرض موازنة العرض والطلب في الاسواق العالمية للتخلص من الفائض في المعروض النفطي لدعم الاسعار.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان أحد العقبات التي ساهمت في عدم التوصل الى اتفاق دول اوبك في تلك الفترة هو اصرار بعض دول اوبك وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية بضرورة عودة العراق لنظام الحصص، التي سبق وان خرج العراق منها في حرب الخليج، ومشاركته في اي تخفيض في انتاج النفط الخام يتم الاتفاق عليه مستقبلا. كذلك كان هناك اصرار بالضغط ايضا على روسيا لإشراكها في اي اتفاق تخفيض للإنتاج في المستقبل.

وبعد اتصالات واجتماعات مكثفة نجحت المنظمة ولأول مرة في تاريخها بإقناع مجموعة من المنتجين من خارج اوبك للمشاركة في تقليص الانتاج ضمن اتفاقية تضم دول المنظمة و10 دول من خارج اوبك تقودها روسيا الاتحادية، ليصبح عدد الدول المشاركة بالاتفاقية 23 دولة. وتوصلت المنظمة وشركائها الى اتفاق اعلان التعاون Declaration of Cooperation Agreement والذي تم بموجبه تخفيض 1,758 مليون برميل يوميا (م ب ي) موزعة الى 1,2 م ب ي من دول المنظمة و578 ألف ب ي من قبل منتجي النفط من خارج اوبك. وفي ك2 2018 تم الاتفاق على تقليص التخفيض من 1.578 الى 1.2 مليون برميل يومياً. وبعد 6 أشهر عادت اوبك واتفقت مع شركائها في ك2 2019 على اضافة 500 ألف برميل الى التخفيض السابق ليكون مجموع التخفيض 1.7 مليون برميل يوميا اضافة الى 400 ألف برميل يوميا تقوم السعودية بتخفيضها اضافة الى التزاماتها في الاتفاقية ليكون المجموع الكلي للتخفيض 2.1 مليون برميل يوميا وينفذ لغاية نهاية اذار 2020.

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

وقد كان للمملكة العربية السعودية دور فعال لتحملها الجزء الاكبر من تخفيض الانتاج خلال فترة تنفيذ الاتفاقية. اضافه الى دورها الفعال في ادارة الاتفاقية ومتابعة تنفيذها من خلال الاجتماعات الدورية للجنة المراقبة الوزارية التي تتابع تنفيذ الاتفاقية.

وفي يوم 5 اذار من هذا العام بدأت المفاوضات بين دول اوبك اولا لتمديد الاتفاق وبزيادة قدرها 1.5 مليون برميل يوميا موزعة ب 1 مليون برميل يوميا تقع على عاتق دول اوبك و500 ألف برميل تنفذ من قبل شركائها خارج اوبك، حيث تمثل هذه الكمية الحد الادنى لتخفيف تأثير انخفاض الطلب المتزايد نتيجة وباء فايروس كورونا. بعد ذلك تمت مناقشة هذا القرار مع شركاء اوبك وخاصة روسيا التي رفضته بشكل قطعي مما ادى الى انهيار المفاوضات ولم تستمر اوبك بتنفيذ القرار اعلاه لوحدها، عندئذ بدأت حرب الاسعار والكميات واغراق السوق من قبل المملكة العربية السعودية بالنفط الرخيص. مما ادى الى سرعة انهيار اسعار النفط الى مستويات لم تحصل منذ الانهيار الكبير عام 1986 من القرن الماضي التي استمر انخفاضها لمدة عقد من الزمن.

ولكن الاختلاف بين الفترتين هو ان انخفاض اسعار النفط عام 1986-1989 كان بسبب ان الفائض في المعروض كان نتيجة نمو انتاج النفط الخام التقليدي من قبل شركات النفط العالمية ومنظمة اوبك. بينما أحد الاسباب الرئيسية لانخفاض اسعار النفط منذ 2014 ولحد الان هو النمو المستمر لإنتاج النفط الصخري الامريكي (غير التقليدي) من قبل المئات من شركات النفط الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الولايات المتحدة الامريكية. وهذه الشركات هدفها الانتاج وتحقيق الارباح وبدعم فعال من المؤسسات المالية والادارة الامريكية، وأنها غير معنية بتوازن العرض والطلب مما تضطر منظمة اوبك القيام بهذه المهمة لوحدها او بالتنسيق والتعاون غير المضمون او غير المستقر مع المنتجين من خارج اوبك.

لقد كان ردة فعل اسواق النفط العالمية سريعة، يعطي صورة واضحة عن العوامل التي تؤثر باتجاه اسعار النفط واسبابها تذبذبها وانهيارها. فهذه العوامل هي التي تحدد حجم التداول بالعقود النفطية الآنية والمستقبلية التي تقدر بمئات مليارات الدولارات يوميا. حيث يقوم تجار البورصات بمراقبة مستمرة للبيانات اليومية او التصريحات الصادرة من مؤسسات الطاقة العالمية او السياسيين في الدول المنتجة حيث لها دور كبير في انخفاض او ارتفاع اسعار النفط. اضافة الى وجود عوامل اخرى كانهيار الاسواق المالية العالمية وانهيار بعض البنوك الكبيرة او حصول الكساد الاقتصادي العالمي او صدور مؤشرات انخفاض النمو الاقتصادي خاصة في امريكا والصين وبعض الدول المهمة كاليابان والمانيا وبريطانيا وغيرها، اضافة الى العوامل الجيوسياسية والتغيرات المناخية وانتشار الاوبئة كما هو الحاصل الان بسبب انتشار فايروس كورونا.

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

يعيش العالم حاليا ازمتين كبيرتين في آن واحد، وهما ازمة وباء كورونا وازمة انخفاض اسعار النفط ونتائجهما غير المسبوقة. سنقوم بمناقشة هاتين الازمتين المتلازمتين وبيان سبب فشل اتفاق إطار التعاون بين منظمة اوبك وشركائها وتداعيات الانهيار الكبير والخطير في اسعار النفط. كذلك الدوافع السياسية وراء انهيار الاسعار لكل من المملكة العربية وروسيا. وسوف نناقش أيضاً وضع اسواق النفط العالمية بعد اختفاء وباء كورونا وعودة توازن الاسواق وارتفاع الاسعار تدريجيا.

كملاحظة عامة، ربما يكون أحد دوافع اغراق السوق وانهيار الأسعار هو اعادة هيكلة جغرافية الانتاج النفط العالمي وازاحة حقول النفط عالية الكلفة من الانتاج وزيادة حصص بعض الدول المنتجة على حساب الدول المنتجة الاخرى التي تملك حقول نفط تقليدية او غير تقليدية تكون كلف انتاجها عالية الكلفة.

دوافع روسيا الاتحادية من عدم الاتفاق مع اوبك

ان قصة روسيا طويلة مع منظمة اوبك، حيث كان موقفها دائما مساند لقرارات اوبك ولكن لم تتم ترجمتها الى الواقع والدعم من خلال تخفيض انتاجها وقت الازمات التي مرت بها اوبك. وفي نفس الوقت فقد كانت منظمة اوبك تحاول دائما من خلال الاجتماعات الدورية اقناع روسيا للانضمام الى جهود اوبك ومساندتها من خلال تخفيض انتاجها عندما تطلب منظمة اوبك منها ذلك وقت الازمات. واخيرا تكللت جهود اوبك بإقناع روسيا التي تنتج حوالي 11 مليون برميل يوميا بالتعاون معها نهاية عام 2016 من خلال التوصل الى اتفاقية إطار التعاون بين منظمة اوبك وروسيا و10 منتجين اخرين من خارج اوبك، ليبدأ تنفيذ الاتفاق بداية عام 2017. وبعد مرور 3 سنوات من التعاون والتنسيق الفعال ارتأت روسيا ان الاستمرار في تخفيض انتاج النفط سوف لن يكون فعالا ولا تصب في مصلحتها على المدى المتوسط والبعيد. وعند فشل المفاوضات اعلنت انها غير معنية بسياسة اوبك او قراراتها اعتبارا من الاول من نيسان القادم.

لقد ايقنت روسيا بانه لا جدوى من الاستمرار في التعاون مع المملكة العربية السعودية كون الاخيرة لم تفِ بوعودها ولم تتمكن من تطوير وتمتين علاقتها السياسية والاقتصادية والتجارية معها.

كذلك فإن مؤشرات السوق جعلتها تقتنع بان تخفيض الانتاج يصب في صالح النفط الصخري الامريكي الذي نما انتاجه على حساب انتاجها ودول منظمة اوبك حيث ان نقطة تعادل تكاليف النفط الصخري غير التقليدي break even costs مرتفعة مقارنة بكلف انتاج النفوط التقليدية لدول اوبك وشركائها ومنهم روسيا، وان تخفيض انتاج اوبك وروسيا وشركائها يؤدي

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

الى رفع الاسعار بما يتجاوز نقطة تعادل كلفة انتاج النفط الصخري وهذا ساهم في زيادة انتاج النفط الصخري بكمية تقدر بحوالي 4 ملاين برميل خاصة خلال السنوات الثلاث الاخيرة. فكلما تم تخفيض انتاج النفط من قبل المنظمة وشركائها زادت الولايات المتحدة الامريكية من انتاجها سواء في الحقول البحرية او من حقول النفط الصخري.

اضافة الى ان روسيا ربما ارادت الانتقام من الولايات المتحدة الامريكية لاستمرار الاخيرة بفرض عقوبات تستهدف اقتصادها وايقاف نمو وتطوره، اضافة الى استهداف شركاتها النفطية وخاصة روزنفت. لذلك ارادت روسيا استهداف الاقتصاد الامريكي بشكل عام واسواق المال واسهم الشركات الامريكية سواء النفطية او غير النفطية ويضع الادارة الامريكية في صدام مع الشركات النفطية الامريكية خاصة شركات النفط الصخري التي سوف تتعرض الى خسائر كبيرة نتيجة انخفاض انتاج النفط الصخري وسوف تنخفض حصتها لصالح بقية المنتجين في العالم.

وإذا كانت المملكة تستهدف روسيا من حرب الاسعار، فإن وضع روسيا اقتصاديا أفضل بكثير من المملكة. فبالرغم من ان الايرادات النفطية الروسية سوف تنخفض بشكل كبير الا ان الاقتصاد الروسي كبير ومتنوع وتعتمد موازنته على 36 % من ايرادات النفط، بيمنا المملكة تعتمد على الايرادات النفطية بنسبة 67% في الموازنة السنوية. وتؤكد تصريحات من المسؤولين الروس بان اقتصادهم يتحمل سعر نفط 20 دولار لأغراض الموازنة السنوية.

لكن على ما يبدو ان هناك مصلحة مشتركة بين الملكة العربية السعودية وروسيا وهو تقليص انتاج النفط الصخري الامريكي الذي يعتبر أحد الاسباب الرئيسية في اغراق السوق النفطية منذ عام 2014 ولحد الان والذي كان نموه على حساب حصة اوبك وشركائها.

اضافة الى ذلك كانت روسيا تدرك ان وباء فايروس كورونا في بدايته وسوف ينتشر وتطول فترة القضاء عليه ويؤدي الى شلل النشاط الاقتصادي العالمي وخاصة سلسلة امدادات البضائع بين دول العالم وهذا وحده سوف يسبب انخفاض الطلب على النفط وانهيار الاسعار، ويصبح تأثير تخفيض انتاج اوبك وشركائها طفيفا وثانويا مقارنة بتأثير وباء فايروس كورونا.

وللأسباب الواردة سلفا فإن روسيا ارتأت بان هذا الوقت المناسب لإيقاف التعاون مع المملكة العربية السعودية، مهندسة اتفاق التعاون بين اوبك وروسيا وشركائها. ولم يكن رد فعل المملكة العربية السعودية مفاجأة على روسيا وبقية المنتجين حيث سبق وان قامت بإغراق الاسواق بالنفط الخام وتخفيض اسعار نفوطها الشهرية المتجه الى الاسواق العالمية.

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

هدف المملكة العربية السعودية من اغراق الاسواق بالنفط الرخيص

لقد تفاجأ العالم واسواق النفط العالمية بقرار المملكة العربية السعودية بعد فشل المفاوضات مع الوفد الروسي بزيادة انتاجها الى حوالي 12.3 مليون برميل يوميا والبدء بحرب الأسعار من خلال تخفيض اسعار نفوطها الى اسواق النفط العالمية بين 6-8 دولار للبرميل في تسعيرتها الشهرية التي تصدر في يوم 5 من كل شهر.

لقد كان المفروض ان تقوم المملكة العربية السعودية بمناقشة نتائج المفاوضات والخطوات اللاحقة التي يجب اتخاذها مع بقية دول اوبك. مثلا، اعادة النظر في القرار المتضمن تخفيض 1.5 م ب ي. او تنفيذه من قبل منظمة اوبك وحدها او ايقاف اتفاقية إطار التعاون التي تم الاتفاق عليها نهاية عام 2016 والاعلان عن تجميد التعاون مع شركاء اوبك. او فسح المجال امام دول اوبك لإنتاج نفطها بدون قيود ومعرفة نتائج ذلك على اسواق النفط العالمية، عندئذ وعلى ضوء التغيرات في مستويات العرض والطلب، تتم الدعوة لعقد اجتماع في الوقت المناسب بين دول اوبك اولا ثم على ضوء مخرجات الاجتماع تتم دعوة الدول خارج اوبك وخاصة روسيا.

بهذا القرار انتقلت المملكة العربية السعودية من اقصى اليمين الى اقصى اليسار، وتحولت بين يوم وضحاها من سياسة تخفيض الانتاج ودعم اسعار النفط الى سياسة تخفيض الاسعار وزيادة الانتاج ولكن بشكل مغالى به. ومما يؤسف اليه ان هذا القرار كان فرديا اتخذته المملكة دون الرجوع الى منظمة اوبك للتشاور معها حول الخطوة اللاحقة التي من المفروض ان تتبناها المنظمة. لقد شكل قرار المملكة صدمة قوية للدول الاعضاء في المنظمة ولأسواق النفط العالمي على حد سواء وتسبب في تعجيل انهيار اسعار النفط وبفترة قياسية بنسبة تجاوزت 50% خلال اقل من اسبوعين. وأدى ذلك إلى حصول فوضى في الاسواق العالمية سبب اضرارا كبيرة ليس فقط في ايرادات كل من دول منظمة اوبك وروسيا وشركائها ولكن ايضا شمل الضرر شركات النفط الصخري في الولايات المتحدة الامريكية والنفط الرملي كندا.

على ما يبدو ان المملكة ارادت بهذا القرار المؤلم تحقيق عدة اهداف آنية وعلى المدى المتوسط، منها معاقبة روسيا بسبب ايقاف تعاونها مع المنظمة، واستهداف منتجي النفط الصخري الامريكي. كذلك معاقبة الدول الاعضاء في منظمة اوبك دون الاشارة الى ذلك صراحة لغرض حثهم على التعاون بشكل أفضل والسير وفق سياسة المملكة ويتبنى مقترحاتها.

موقف النفط الصخري بعد انهيار الاسعار

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

السؤال هنا هل تؤدي حرب الاسعار ووباء فايروس كورونا إلى تقليص انتاج النفط الصخري؟ بالتأكيد سوف ينخفض انتاج النفط الصخري بسبب انهيار الأسعار، وكذلك بسبب انخفاض الطلب الى درجات غير مسبوقة بسبب استمرار وباء فايروس كورونا. ولكن ليس من المتوقع ان يزداد انتاج النفط السعودي على حساب النفط الصخري بسبب الانهيار المزدوج للأسعار والطلب في آن واحد بسبب انهيار الاستهلاك، وهذا ينطبق على روسيا بالطبع.

لقد كان النفط الصخري الامريكي shale oil أحد الاهداف غير المعلنة من حرب اسعار النفط، حيث من المتوقع ان يفقد جزءاً كبيراً من انتاجه إذا استمرت الاسعار بمستويات منخفضة خلال الاشهر القليلة القادمة. حيث هناك شركات عديدة تنتج حاليا النفط الصخري بتكاليف تتجاوز مستوى الاسعار الحالية التي تتراوح بين 20-24 دولار للبرميل او اقل من نقطة تعادل الكلف مع الايرادات. ومن المتوقع ان تواجه العديد من تلك الشركات نفس المصير التي تعرضت له شركات النفط الصخري عند انهيار الاسعار عام 2015/16، عندما زاد المعروض النفطي في الاسواق العالمية نتيجة الزيادة الكبيرة في انتاج النفط الصخري وانتاج نفط المملكة العربية السعودية اضافة الى الزيادة الملحوظة في انتاج النفط العراقي آنذاك. وقد ادى ذلك الى افلاس الكثير من الشركات المتخصصة بإنتاج النفط الصخري. واعادة هيكلة صناعة النفط الصخري من خلال قيام الشركات الكبيرة بشراء المعدات والابار المحفورة غير الكاملة، من الشركات التي تعرضت للإفلاس، وهذا ادى بالطبع الى تقليص تكاليف النفط الصخري.

تحت واقع اسعار النفط الحالية فهناك عدد قليل من شركات انتاج النفط الصخري تغطي تكاليف انتاجها وسوف يلجا بعضها الى تقليص التكاليف والبعض الاخر يضطر لإيقاف الانتاج لعدم القدرة على تحمل الخسائر. ولكن بعض شركات انتاج النفط الصخري ربما لديها وثيقة تحوط لحماية سعر البرميل عند مستوى مقبول يتم الاتفاق عليه مقبول لشركة انتاج النفط ولشركة التامين. ففي هذه الحالة فإن شركات التأمين والبيوتات المالية سوف تقوم بتعويض الفرق في السعر الذي ربما يجعل بعض الشركات المنتجة للنفط الصخري تنجو من انهيار الاسعار الحالية.

هناك المئات من شركات النفط المتخصصة في انتاج النفط الصخري ومنها شركة اكسون موبيل حيث ان تكلفة انتاج برميل النفط الصخري في بعض حقولها يصل حوالي 26.9 دولار

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

لبرميل النفط الصخري، من أصل 16 شركة فقط تستطع الانتاج بتكلفة اقل من 35 دولار بسبب تقليص التكاليف وتطور التكنلوجيا اما البقية فربما تتعرض الى الافلاس خلال فترة قصيرة جدا او هذا العام بدون شك.

ولكن على العموم، فإن الاحداث تتسارع والامور تتشابك والوضع يزدادا تعقيدا وتشاؤما. وهذا ما يدفع عدة جهات في الولايات المتحدة للتحرك لإيجاد بعض الحلول التي تخفف الضغط والضرر الذي لحق بصناعة النفط الامريكي خاصة النفط الصخري. فبدأ تحرك وتنسيق وتبادل اراء بين وزارة الطاقة ووزارة الخارجية الامريكية تتضمن اقامة تحالف نفطي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. حيث يسعى المسؤولون في وزارة الطاقة لإقناع إدارة ترامب بدفع المملكة العربية السعودية للانسحاب من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والعمل مع الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في الأسعار، ولكن تم الغاء هذه الفكرة لاحقا. كذلك ازداد التذمر من هذا الوضع الذي تمر به هذا الشركات النفطية وطلبت مقابلة الرئيسي الامريكي لإيجاد حلول لهم نتيجة الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة انهيار الاسعار.

بينما طالب بعضهم بقيام الولايات المتحدة بمنع استيراد النفط الخام من دول منظمة اوبك وخاصة المملكة العربية السعودية اضافة الى روسيا. وإذا ما حدث هذا فإن الولايات المتحدة التي تستورد حاليا حوالي 4 م ب ي وتوقف تصدير نفوتها الخفيفة الى الدول الاوربية والصين والتي تقدر بحوالي 3 مليون برميل يوميا فإن ذلك سوف يؤدي الى ازدياد شدة التنافس بين دول الخليج وروسيا على اسواق الصين والهند، وهذا سوف يؤدي الى فشل سياسة حرب الاسعار وتتضرر المملكة العربية السعودية منها قبل غيرها نتيجة لاستمرار انخفاض الاسعار وصعوبة تصريف اي زيادة في تصدير نفوطها وبالتالي لا يمكن زيادة حصتها من انتاج النفط في الاسواق العالمية.

كذلك هناك ورقة قانونية فعالة بيد الولايات المتحدة الامريكية هو قانون (لا لاحتكار اوبك) NOPEC Act، الذي يستهدف وجود منظمة اوبك ويعتبرها كارتل احتكاري Monopoly Cartel. فقد سبق وان صادق الكونجرس الامريكي على هذا القانون وتم تحويله الى الرئيس الامريكي لغرض التنفيذ في الوقت الذي يرتأيه. حيث سبق وطلب بعض الاعضاء الجمهورين من الرئيس الامريكي بتطبيق القانون على المملكة العربية السعودية عندما تجاوز سعر برنت البريطاني الى أكثر من 70 د ب كون هذا السعر يضر بالاقتصاد الامريكي.

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

وقد تكرر هذا الطلب مرة اخرى في الوقت الحاضر بسبب تأثر صناعة النفط الأمريكية وخاصة النفط الصخري عند انهيار الاسعار بسبب حرب الاسعار التي بداءتها المملكة العربية السعودية، إذ أن هناك ضغوط من بعض اعضاء الحزب الجمهوري على الرئيس دونالد ترامب لغرض تحويل القانون الى المؤسسات القانونية لغرض تطبيقه وفسح المجال امام المؤسسات والمواطنين الامريكان لإقامة دعوى ضرر ناجمة من قرارات اوبك. وفي حالة تنفيذ هذا القانون فإن ذلك سيفتح الباب امام المواطنين والمؤسسات الامريكية بإقامة دعوى ضد اوبك او أحد دولها في حالة حصول ضرر مادي سببه قرارات اوبك. وهذا يعتبر أحد تحديات اوبك ويعرضها لخسائر كبيرة جدا وربما يعرض وجودها للخطر في حالة تنفيذ القانون ونجاح هذه الدعاوى.

النفط الرملي الكندي ربما يكون اول ضحايا انهيار الاسعار

يجب ان لا ننسى النفط الرملي الكندي sand oil الذي أصبح أحد المتضررين من حرب الاسعار حيث انخفض سعره الى اقل من 10 دولار خلال الايام الاولى ثم هبط الى 4 في الأيام الأخيرة، وربما يكون اول ضحايا حرب الحصص والاسعار الذي شنته المملكة العربية السعودية. ويشكل انتاج النفط الرملي 10% من الناتج المحلي الكندي. وتستطيع شركات انتاج النفط الرملي في كندا الاستمرار ببيع النفط الرملي بخسارة لمدة شهرين او ثلاثة ولكن إذا استمرت الاسعار بهذا المستويات فإن تلك الشركات سوف توقف انتاجها وتتعرض الى خسائر مالية كبيرة. فمن المحتمل ان ينخفض انتاج النفط الرملي الكندي في اسواق النفط العالمية ويتم غلق الابار والحقول التي تتجاوز تكاليف انتاجها 35 دولار للبرميل. وهذا يجعل المملكة العربية السعودية تنجح في ازالة النفوط التي تكاليف انتاجه عالية لتحل محلها بالنفط الخام الرخيص.

دور منظمة اوبك في الازمات وخاصة هذه الازمة

تعيش منظمة اوبك حاليا في مأزق تاريخي ووضع لا تحسد عليه، فبالرغم من ان هذه ليست المرة الاولى التي تمر بهكذا ازمة، فكل مرة تحاول المنظمة التحكم في الانتاج لغرض ايقاف تدهور اسعار النفط واعادتها الى مستويات مقبولة فإنها تنجح تارة لفترة محدودة وتفشل تارة اخرى، ثم ما تلبث ان تجد نفسها امام مشكلة اخرى. إن أحد اسباب عدم سيطرتها التامة على اسواق النفط كون مجموع انتاج دولها يشكل 30% فقط من الانتاج العالمي. ولغرض النجاح

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

في تنفيذ قراراتها عليها ان تقوم بجهد كبير للحفاظ على مصالح دولها وتحقيق توازن في حصتها السوقية من جهة وفي نفس الوقت الابقاء على اسعار مقبولة من جهة اخرى. اضافة الى عدم الاضرار بالاقتصاد العالمي والمساس بعلاقات دول المنظمة مع الدول المستهلكة من جهة اخرى. وهذا يجعل منظمة اوبك تعيش في قلق مستمر وتتعرض الى ضغوطات سواء من بعض او كل اعضاءها من جهة اومن الدول المستهلكة للنفط من جهة اخرى.

فالمنظمة امام خيارين، فإما ان تقوم بدور المنتج المتأرجح swing producer وتخفض وترفع انتاجها لغرض تحقيق توازن في اسواق النفط وهذه مهمة ليست سهلة، او تترك الامر لآليات اسواق النفط كأساسيات العرض والطلب والاحداث غير المتوقعة كالحروب والاوبئة وانهيار الاسواق المالية وغيرها. ومن المفيد ان نذكر ان دولاً قليلة في منظمة أوبك كالمملكة العربية السعودية والامارات العربية والكويت، تملك طاقة انتاج نفط احتياطية spare oil production capacity تستخدمها عندما يحصل نقص في اسواق النفط او عندما ترتفع اسعار النفط او عندما تحدث حرب كميات وحرب اسعار كما يحدث في الوقت الحاضر. حيث تملك المملكة العربية السعودية طاقة انتاج نفط احتياطية تتراوح بين 2.5 -3 مليون برميل تكون جاهزة للإنتاج في غضون شهر، وهذا يؤهلها القيام بدور المنتج المتأرجح swing producer ويعطيها دوراً كبيراً وحاسماً في نجاح اي قرار او فشله وهذا ما حصل في مفاوضات اذار 2020.

ان اخر الازمات التي تعرضت اليها منظمة اوبك هي ظهور مشكلة النفط الصخري عام 2014/5 حيث قام منتجو النفط الصخري الامريكي بإغراق السوق النفطي الذي كان أحد الاسباب الرئيسية في عدم استقرار اسعار النفط وانخفاضها تدريجيا. حيث بدأت اسعار نفط برنت من 112 دولار للبرميل في حزيران 2014 الى معدل 65 دولار للبرميل عام 2015 ثم انخفضت الى 30 دولار للبرميل في شباط 2016. فخلال تلك الفترة لم تستطع دول اوبك الوصول الى اتفاق لتخفيض الانتاج لغرض رفع الاسعار، لذلك اضطرت منظمة اوبك مجبره في اختيار عدم التحكم في اليات السوق وترك الحرية لدولها في تقرير انتاج نفوطها وتقرير حصتها في السوق الى ان يحصل اجماع بضرورة الاتفاق لتخفيض الانتاج لرفع اسعار النفط.

لقد اثبتت الوقائع والتجربة ان سياسة دعم الاسعار التي تتبناها منظمة اوبك بين الحين والاخر تكون على حساب حصص دولها، فتنجح تارة وتفشل تارة اخرى في اقناع بعض اعضائها في تحقيق نسبة تنفذ عالية من اجل انجاح الاتفاق في السيطرة على العرض والطلب ورفع الاسعار. ولكن عندما تختار اوبك بفسح المجال امام دولها لإنتاج النفط حسب طاقة كل دولة وفقا لآليات السوق، فان هذه الالية تؤدي الى زيادة حصص دول اوبك من جهة على المدى البعيد ولكن بأسعار واطئة من جهة اخرى. وربما تحصل على ايرادات نفطية منخفضة في أكثر الاحيان

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

وهذا يؤثر على التنمية الاقتصادية في بلدانها. ولكن استمرار تبني اوبك لسياسة التدخل لدعم الاسعار فإنها تهدف لإعطاء قيمة حقيقية لنفوطها ولدعم موازنة بلدانها في توفير المتطلبات الاساسية وتعزيز التنمية الاقتصادية على المدى البعيد.

وعليه فستظل اوبك ودولها تعيش في حالة عدم استقرار وتذبذب شديد في اسعار النفط وتتعرض دولها الى العديد من المشاكل المالية والاقتصادية والسياسية. ومن المؤكد ان منظمة اوبك في الوقت الحاضر ليست لها امكانية كبيرة في السيطرة على اسواق النفط العالمية، ويقتصر دورها في التدخل او التحكم في انتاج اعضائها لإعادة تصحيح اسعار النفط سواء بتخفيض او رفع الانتاج. وربما تستمر المنظمة في لعب دور المنتج المتأرجح حتى تحدث تطورات كبيرة في جغرافية النفط وتغيير جوهري في الطلب على النفط خاصة عندما يصل الطلب العالمي على النفط الى ذروته Peak Oil Demand نتيجة لزيادة الطلب على الغاز ومصادر الطاقة المتجددة بسبب انخفاض تكلفة هذه المصادر اضافة الى الالتزامات البيئية.

الوضع الحالي ومؤشرات المستقبل

تمر الدول المنتجة للنفط وشركات النفط العالمية في وضع صعب نادر الحدوث، حيث تزامنت ثلاث عوامل مترابطة مع بعضها تسببت في الانهيار الكبير التاريخي لأسعار النفط.

ففي الربع الاخير من عام 2019 بدأت تظهر مؤشرات سلبية حول النمو الاقتصادي العالمي واحتمال حصول ركود اقتصادي عام 2020، وسببت هذه التوقعات في اثارة مخاوف اسواق النفط العالمية. ثم تطور الامر حصول تذبذب وعدم استقرار في اسعار النفط بعد ظهور فيروس كورونا في الصين. ثم جاء فشل مفاوضات اوبك وشركائها، وقيام المملكة العربية السعودية بحرب الاسعار في بداية شهر اذار الذي ساهم في تعجيل انهيار اسعار النفط بمستويات غير مقبولة. ولكن انتشار فيروس كورونا في معظم بقاع العالم في نفس الشهر وتوسع ليكون وباءً عالميا اجهز على اي امل في اتخاذ اجراءات من شأنها رفع الاسعار واصلاح ما يمكن اصلاحه. واصبحت مشكلة انهيار اسعار النفط تأتي بالدرجة الثالثة من حيث الاهتمام العالمي بعد ان تحول الوباء الى جائحة فيروس كورونا اضافة الى توقف معظم نشاطات الاقتصاد العالمي الذي ادى إلى انخفاض شديد في الامدادات وانخفاض استهلاك المنتجات النفطية نتيجة لشل حركة النقل المحلية والعالمية بكافة انواعه. وأدى هذا إلى ظهور مشكلة ارتفاع الخزين النفطي بشكل لا مثيل له والذي يقلص الطلب على النفط الخام رغم رخصه وأدى ذلك الى انخفاض الطلب على المنتجات النفطية، وانعكس ذلك سلبا على طاقة التصفية. ان استمرار انتشار الفيروس وتطبيق الحجر الصحي لفترة اطول ساهم في تضخم المعروض النفطي

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

وتدهور أكثر لأسعار النفط. ولا نستغرب إذا انخفضت اسعار النفط دون 10 دولار للبرميل، ما لم تحدث تطورات ايجابية فيما يخص عودة منتجي النفط للقاء والتعاون، اضافة الى حصول انحسار في جائحة فيروس كورونا على المستوى العالمي. وكلما طالت فترة توقف الانشطة العالمية كلما زاد الخزين العالمي من النفط الخام والمنتجات النفطية الرخيصة واستمرار استيراده لتخزينه كاحتياطي استراتيجي وتجاري في آن واحد وخاصة في الدول المستهلكة كأمريكا الشمالية واوربا والشرق الاقصى. ولكن هذا سوف يساهم في تأخير عودة الاسعار الى مستويات مقبولة عندما يبدأ العد التنازلي لجائحة فيروس كورونا وعودة الامور الى طبيعتها.

لقد دعت المملكة العربية السعودية لاجتماع طارئ لدول اوبك نتيجة لضغط او توسط الرئيس الامريكي دونالد ترامب للعودة الى طاولة المفاوضات بين منظمة اوبك ومجموعة روسيا. وقد ادى ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في غضون ساعات قليلة بمقدار حوالي 5 دولار للبرميل وبنسبة 25%. كذلك في حالة بدء المفاوضات واجتماعات منظمة اوبك خلال الايام المقبلة، فإن الاسعار سترتفع قليلا خاصة إذا كانت اجواء المفاوضات ايجابية. وإذا تم الوصول الى اتفاق سوف تحدد نسبة الارتفاع في الاسعار بكيمة التخفيض الذي سوف يتم الاتفاق عليه.
هنا لابد ان نبين بأن المفاوضات ستكون صعبة وليس من السهولة الحصول على اجماع على المقترحات سواء من قبل دول المنظمة او روسيا وشركائها، حيث هناك عدة خيارات امام هذا الاجتماع، الا إذا نجحت السعودية بإجراء مفاوضات سرية قبل البدء بالاجتماعات وذلك لضمان نجاح المؤتمر لان فشله ربما يؤدي الى انخفاض اسعار النفط تحت 10 دولار للبرميل.

من الصعب تحديد الكمية التي يجب تخفيضها خاصة بعد قيام المملكة العربية السعودية بزيادة انتاجها الى 12.3 مليون برميل يوميا اعتبارا من شهر نيسان. كذلك ربما ينشأ خلاف في تحديد اساس جديد للإنتاج لكل دولة، خاصة تلك الدول التي تمكنت من زيادة انتاجها خلال الفترة بعد انهيار اتفاق اوبك وشركائها. ولغرض ان يكون التخفيض مؤثرا لا بد ان يكون بحدود 5-6 ملايين برميل يوميا حتى نهاية هذا العام على الاقل، لغرض التعجيل في امتصاص الفائض النفطي في الاسواق العالمية. وسترتفع الاسعار تدريجيا كلما انخفض الخزين العالمي شريطة التزام أطراف الاتفاقية. ولا بد من الاشارة ان موافقة روسيا للتعاون مع المنظمة والمملكة مرة اخرى أصبح امرا مرتبطا بما تحققه من مصالح خلال هذه المفاوضات فهي لازالت تظهر في موقف قوي.

موقف العراق في اوبك

سوف نتطرق هنا الى موضوعين، الاول وضع العراق في اوبك والثاني وضع العراق المالي والاقتصادي بعد جائحة فيروس كورونا.

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

لقد كان دور العراق في اوبك غير مستقرا وخاصة منذ مطلع الثمانينيات انعكاسا لتذبذب انتاجه صعودا ونزولا نتيجة للحروب التي مر بها والحصار الاقتصادي الذي مر به خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات. ولكن تغير دور العراق بعد سقوط النظام وأصبح متوازنا ويميل الى التعاون مع كل دول المنظمة. وأصبح دوره ايجابيا ويساهم في توحيد المواقف بين الدول لتحقيق مصالحه ومصالح المنظمة رغم تعقيدات المشهد يوماً بعد يوم. ولكن يحتاج العراق لإعادة تقييم دوره في المنظمة وتعزيزه مستقبلا مستفيدا من ثقله كثاني منتج للنفط في المنظمة، ودراسة خيارات اخرى من الممكن ان يتبناها، سواء في تقوية دور منظمة اوبك في نظام الطاقة العالمي بما يصب في تحقيق المصلحة العليا لصناعة النفط العراقية من خلال تجنب حصول خسائر كبيرة للعراق على المدى القصير والبعيد. ويتطلب دراسة امكانية تغيير سياسة اوبك وجعلها أكثر وضوحاً واستقرارا على ضوء التغيرات الجارية في صناعة الطاقة العالمية. ويتم ذلك من خلال ايجاد خيارات استراتيجية بديلة ومناقشتها بشكل جريء وعلمي مع منظمة اوبك سواء خلال الاجتماعات الوزارية الدورية للمنظمة او تعرض على شكل افكار للدراسة وتطرح للمناقشة من قبل دول المنظمة للوصول الى صيغ جديدة للتعامل مع الازمات وآليات بديلة للتفاوض سواء بين دول اوبك او بين المنظمة والدول المنتجة خارج اوبك.

اضافة الى ذلك، والذي لا يقل اهمية من الخيار اعلاه، هو دراسة خيار تعليق دور العراق في منظمة اوبك لفترة محددة وعودته فيما بعد هو الخيار المناسب خاصة في الوقت الحاضر إذ ان الاسعار منخفضة ولم يكن العراق سببا في انخفاضها. وفي نفس الوقت يجب ان تتضمن الدراسة اليات تطوير وتعزيز تسويق النفط العراقي بمساندة الحكومة وخاصة وزارة الخارجية او وزارة الصناعة وغيرها من خلال مساندة وزارة النفط من خلال اتفاقيات التبادل التجاري مع الدول الصديقة مستقبلا.

ولابد من الاشارة ان موقف العراق سوف يكون صعباً جدا في اي مفاوضات قادمة سواء ضمن منظمة اوبك او اوبك مع دول مستقلة منتجة للنفط إذ ستكون كمية التخفيض كبيرة تصل 5 او 6 ملاين برميل يوميا وربما تصل حصة العراق من التخفيض الى حوالي 400-500 ألف برميل يوميا. فليس من السهولة على وزارة النفط اقناع الحكومة او البرلمان العراق او الجمهور بهذا الحجم من التخفيض.

وضع الاقتصاد العراقي

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

يعتبر العراق أكثر بلد نفطي تضرر من انهيار اسعار النفط لعدم امتلاكه نموذج اقتصادي مستقر وواضح المعالم، وهو يفتقر الى التنوع والاليات الرصينة التي تحركه كالحوكمة والتشريعات الساندة او اليات متابعة تنفيذها. كذلك عدم وجود صندوق سيادي احتياطي يستخدم في الحالات الطارئة كالتي نعيشها الان واستخدامها في التيسير الكمي quantitive easing، والباقي يستثمر للأجيال القادمة. لذلك يمر العراق حاليا بمأزق كبير، حيث أصبح عدم الاستقرار في مختلف نواحي الحياة سمة يعيشها المواطن والبلد اضافة الى مستقبل مجهول بسبب تعدد المشاكل وتعقيداتها. ويمكن تلخيص هذه المشاكل الى ثلاث مجاميع رئيسية حسب اولوياتها: المشكلة الاولى والاهم هي الازمة السياسية، والثانية ازمة وباء كورونا وكيفية ادارتها والقضاء عليها، والثالثة ضعف هيكلية الاقتصاد العراقي وشحة الايرادات وعدم استقرارها.

فاستقرار الوضع السياسي وتشكيل حكومة جديدة قوية ونزيهة تحاكي هموم وتطلعات الشعب أصبح أحد اهم محطة في معالجة بقية المشاكل التي لا تقل اهميته عنها، من خلال اتخاذ إجراءات هامة لحل او معالجة المشكلة الثانية والثالثة. حيث يجب ان تقوم الحكومة الحالية او الجديدة بادرة ملف وباء فيروس كورونا بما يمنع ويقلص انتشار الوباء والقضاء عليه بأقل الخسائر وبأسرع وقت. كذلك العمل بشكل استثنائي لبناء نظام صحي متطور ومتكامل بدلا من النظام الصحي المترهل الذي يعيش وضعا خطيرا. اضافة الى معالجة النقص الشديد في مختلف انواع الاجهزة والمعدات والمستشفيات والمباني الصحية الساندة. اضافة الى معالجة مشكلة النقص في تمويل القطاع الصحي بشكل عام وزيادة تمويله لغرض السيطرة على جائحة كورونا. وهذا يتطلب وضع خطة خمسية لتطوير القطاع الصحي الذي تعرض للإهمال بشكل غير مسبوق وزيادة تمويل هذا القطاع من خلال اجراء مناقلة من بقية القطاعات الاقل اهمية. ولا ننسى ان احدى وسائل نجاح خطة القضاء على جائحة فيروس كورونا هو دعم فئات الشعب الاكثر تضررا من جراء تنفيذ حظر التجول او نتيجة لتعرضها للفيروس. ولابد من التنويه ان نسبة كبيرة من الشعب تتضرر من الحجر الصحي وعلى الحكومة تقييم ايهما أفضل الحظر الكامل او الجزئي ومدى تأثيره من حيث انتشار الوباء من جهة وتعرض الكثير من الشعب خاصة الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل. واتخاذ الاجراءات لدعمها والاسراع في تخصيص اموال كافية لدعم هذه الفئات لمنع حصول نتائج عكسية من حيث انتشار الوباء او حصول اضطرابات اجتماعية يصعب السيطرة عليها. كذلك من الضروري تسهيل انسيابية نقل وتوفير المواد الغذائية للمواطنين ومراقبة اسعارها.

كذلك على الحكومة الجديدة القوية ان تتخذ خطوات جريئة لمعالجة المشكلة الثالثة المتمثلة في الوضع الاقتصادي الضعيف والهش والمتخلف والمستشري فيه الفساد في معظم مفاصله سواء

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

في مؤسسات القطاع العام او الخاص او مؤسسات المجتمع المدني، بما تملكه من الصلاحيات لحل هذه المشكلة التي لا تقل تعقيدا من بقية المشاكل. كذلك أصبح لزاماً على الحكومة القادمة ان تعالج الوضع المالي الخطير غير المسبوق منذ عام 2015، من خلال اتخاذ اجراءات مدروسة في تقليص النفقات وتطبيقها على قطاعات عديدة تتسم بالتبذير غير المبرر. اضافة الى اتخاذ اجراءات من شأنها زيادة الايرادات وتنويع الاقتصاد بما يضمن تقليص البطالة وزيادة نمو ودور القطاع الخاص.

لقد اظهرت الازمة الحالية بشكل واضح عيوب الاقتصاد العراقي الريعي وضعفه في ايجاد الاجراءات والحلول المناسبة التي تحتاج الى دعم مالي ونظام حوكمة قوي ورصين لغرض تنفيذه بنجاح. ويعتبر أحد المشاكل الكبيرة التي يعيشها الاقتصاد العراقي تضخم وترهل القطاع الحكومي الذي أصبح أكبر وأخطر معضلة امام النهوض بالاقتصاد العراقي، وأصبح أكبر عبئا امام نهوض القطاع الخاص. فلا هو قادر على اعادة هيكلة نفسه والتخلص من الترهل والتخلف والبيروقراطية المتغلغلة فيه والتي تعيق اعادة بناء الاقتصاد وجهة طاردة للاستثمار سواء في القطاع الحكومي او القطاع الخاص. ولا هو قادر على منع تغلغل الفساد في معظم مؤسساته والتي اصبحت عائقا امام النهوض بالقطاع الخاص لعدم اتخاذ اجراءات ادارية وقانونية لمنع الفساد المستشري ومنع نقله الى شركات القطاع الخاص. ولذلك من الصعب تطوير قطاع خاص عصري ومتطور وشفاف يؤهله لقيادة الاقتصاد العراقي في المستقبل بدون وضع رؤيا يتم تنفيذها من خلال خطط واضحة يتم اتخاذ اجراءات شاملة لتنفيذها. وتتضمن الرؤيا اعادة هيكلية القطاع العام وتقليص دوره في مرحلة انتقالية وتأهيل وتطوير القطاع الخاص واتخاذ الاجراءات لتعزيز دوره القيادي.

الوضع بعد انتهاء جائحة فيروس كورونا؟

من المتوقع حصول بعض التغيرات الاقتصادية والجيوسياسية في صناعة النفط العالمية على مستوى العالم بعد انتهاء جائحة فيروس كورونا وبدء تعافي اسعار النفط تدريجيا اهمها:

- من الصعب عودة اسعار النفط الى مستوياتها السابقة في فترة قصيرة بسبب الخزين النفطي الفائض غير المسبوق في العالم.
- ربما لم تنجح المملكة العربية السعودية في تحقيق كل اهدفها المتضمنة اولا زيادة حصتها في اسواق النفط العالمية. كذلك هناك شك في قبول منتجي النفط الصخري او بقية شركات النفط العالمية المنتجة للنفط الخام التفاوض مع المملكة او روسيا وبقية الدول المنتجة، للمساهمة في توازن اسواق النفط العالمية.

- انخفاض النمو الاقتصادي العالمي المستويات مخيفة هذا العام على اقل تقدير.

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

- ازدياد الطلب على النفط بشكل كبير خلال فترة انحسار جائحة فيروس كورونا ويودي الى ارتفاع اسعار النفط نسبيا واستقرارها عند مستويات مقبولة من قبل المنتجين والمستهلكين.

- خروج عشرات الشركات الامريكية المتخصصة في انتاج النفط الصخري من الانتاج بسبب كلف انتاج حقولها تجاوزت اسعار النفط الحالية، وربما يتم اخراجها من الانتاج الان لحين تحسن الاسعار، وهذا بالطبع سوف يقلص انتاجها. هذا ربما يجبر بعض شركات النفط الصخري في لقاء او نقاشات مع اوبك لغرض ايجاد وسائل فعالة للمساهمة في توازن اسواق النفط العالمية. وهذا مما جعل الادارة الامريكية تزيد الضغط على المملكة العربية السعودية وتهديدها بفرض ضرائب على النفط السعودي لتعمدها في تخفيض اسعار النفط العالمية واغراق اسواق النفط بالنفوط السعودية الرخيصة.

- كذلك ولأول مرة في تاريخ الصناعة العالمية يقوم الرئيس الامريكي بالتوسط لدى رئيس روسيا بضرورة اعادة التعاون مع منظمة اوبك لغرض التوازن بين العرض والطلب في اسواق النفط العالمية.

- على المدى المتوسط والبعيد، ربما يتمكن بعض دول اوبك من اعادة جزء من حصتها التي خسرتها خلال 3 سنوات الاخيرة ومنها العراق، ولكن بأسعار نفوط منخفضة.

- احتمال استمرار المملكة العربية السعودية بسياستها الحالية لفترة طويلة وترك اسواق النفط العالمية تحدد اليات العرض والطلب دون تدخل بغض النظر عن مستوى سعر النفط، كما فعلت عند انهيار اسعار النفط عام 2015.

- احتمال ظهور اليه جديدة يتم من خلالها توازن العرض والطلب عالميا اي بمشاركة كل منتجي العالم دولا وشركات وهذا ما تطالب به السعودية، ولكن هذا يعتمد على المفاوضات القادمة التي دعت اليها المملكة العربية السعودية..

- زيادة تضارب المصالح بين دول العالم وضعف التنسيق بين القوى الاقتصادية الكبرى وربما يؤدي ذلك الى تزايد الازمات ونتائج وخيمة في المستقبل.

أوراق سياسات في اسواق النفط الدولية

- دخول الولايات المتحدة الامريكية واوربا في ركود اقتصادي وحالة عدم اليقين وانخفاض النمو الاقتصادي لعام 2020 بسبب توقف الانشطة الاقتصادية بدرجه غير مسبوقة، نتيجة توقف تبادل وحركة البضائع وتسريح العمالة وانخفاض الطلب على المنتجات وغيرها.

(*) مدير عام شركة سومو ومستشار وزير النفط سابق

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 4 نيسان / ابريل 2020

http://iraqieconomists.net/